ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:06، العدد:02 (2022)، ص397-420

# استمرارية مرجعية الهوية القبلية في النظام الإسمي في قبيلة النمامشة من الاحتلال إلى منتصف القرن العشرين

# The Continuity of the Tribal Identity Reference in the Nominal System in the Al Nammamshah Tribe from the Colonization to the Middle of the Twentieth Century

جمال الدين سعيدان*
جامعة قالمة (الجزائر)
saidane.djameleddine@univ-guelma.dz

حسين أمزيان
المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار (الجزائر)
amezianeensdec@gmail.com

**معلومات المقال**

**تاريخ الارسال:**
2022/04/20
**تاريخ القبول:**
2022/10/22

**الكلمات المفتاحية:**
- ✓ القبيلة
- ✓ الهوية القبلية
- ✓ النظام الإسمي
- ✓ النمامشة

**الملخص:**

يحيلنا السؤال المهم: لماذا استمر حضور البنية القبلية النمامشة إلى التاريخ التأسيسي 1954 والظاهر من خلال أوراس–نمامشة، في حين تغيب في هذا التاريخ بنيات كان لها وزنها في العهد العثماني كالحنانشة مثلا، وهو سؤال ترتبط إجابته بمدى تكثف وأثر سياسات فرنسية من جهة، ومن جهة أخرى بشكل مباشر بحفاظ القبيلة النمامشة على النمط "**النمط البدوي**" ببناه المختلفة: سياسية (شبه استقلالية وطبيعة حربية) واقتصادية (نمط رعوي) وسوسيولوجية (بنية قبلية) والذي حفظ وجود القبيلة, إلى التأكيد على استمرارية تمثل القبيلة من خلال بقاء حضور الانتماء القبلي ماثلا, عن طريق رأسمال رمزي هوياتي للنمامشة والمجسد في بناء تسموي ظل يذكر باستمرار –باعتباره آلية داخل استراتيجية وبمثابة طقس– بانتماء النموشي للقبيلة، من خلال سيادة مرجعية الهوية القبلية الطاغية في النظام الإسمي والخطاب المناداتي، هذه المرجعية التي عملت كمعرف أساسي لتسمية الفرد إلى درجة الغفلية، وجعلت الانتماء المتمركز حول المجموعة حاضرا باستمرار دون انقطاع من الاحتلال إلى 1954.

**Article info**

**Received:**
20/04/2022
**Accepted:**
22/10/2022

**Key words:**
- ✓ Tribe
- ✓ Tribal identity
- ✓ Nominal system
- ✓ Al Nammamshah

**Abstract:**

Why did the presence of the Nammamshah tribal structure continue to the founding date 1954 which is apparent through Eures - Nammamshah whereas important much-weighing structures in the Ottoman era disappeared such as Hanansha?" This important question, whose answer is related to the extent of the densification of French policies and their aftermaths in one hand and to keeping the Nammamshah tribe the nomadic style with all its different structures ( political: quasi-independence and warlike-economic :pastoral style - sociological :tribal structure ) which has maintained the existence of the tribe on the other hand , leads us to emphasize the continuity of the presence of the tribe through the stable tribal belongingness by means of a symbolic and identity capital embodied in nominal structure which has mentioned continuously – as a mechanism under a strategy and as a ritual - the belonging of the Lammushi to the tribe through the predominance of the reference of tribal identity dominating in the nominal and calling discourse. This reference has acted as an essential identifier to naming the person to the point of anonymity, and has made the belongingness centralized to the group present continuously since the colonization to 1954.

*المؤلف المرسل

**مقدمة**

تعرض الأونوسماتيك فروع بحثية مهمة على رأسها الأنثروبونيميا التي يمثل فيها النظام التسموي ميدانا بحثيا ذو خصوصية خلال الفترة الاستعمارية في الجزائر، نظرا لوجود نظام اسمي تقليدي تعرض، مع صدور وتطبيق نصوص على رأسها نصوص الحالة المدنية، إلى تحولات أفضت إلى بروز نظام اسمي جديد نلحظه ماثلا اليوم يعود في تأسيسه للزمن الكولونيالي. لكن داخل صيرورة والسياق الاستعماري، يعطينا فحص نماذج أنثروبينيمية لمجتمعات مصغرة, قبلية مثلا، تواجد اختلافات تمثل قبيلة النمامشة أحد نماذجها التي سندرسها، فباعتبار النظام الإسمي تعبيرا ذو معنى أنثروبولوجي مهم، إنه مركب معنوي (رأسمال رمزي) ومادي في آن واحد، فإنه يكتسي في القبيلة البدوية النمامشة أهمية خاصة، من خلال إستراتيجية تسموية، تحافظ على استمرارية هوية انتمائية للقبيلة عن طريق آلية البناء الإسمي المركب أساسا من: الاسم، النسب والنسبة، والذي يجسد ككل رمزية إسمية تتمظهر فيها الهوية القبلية من خلال **نسبة** ترد وصفية انتمائية بمرجعية قبلية، وتعبر أيضا عن الحضور الدائم وتماسك وصلابة المجموعة, إنها التذكير المستمر (بمثابة الطقس) لانتماء كل الأفراد للقبيلة، والذي تختفي فيه بشكل صرف كل مرجعية مجالية وجغرافية في النمامشة قبل الاحتلال، هذه الآلية الرمزية اصطدمت بواقع جديد استعماري هو من جهة مرتبط ببنية الدولة الاستعمارية (الحديثة)، أي تصور معادي للبنيات العتيقة، ومن جهة أخرى مدفوع بضرورات إدارية وسياسية واقتصادية (ضريبية وعقارية وغيرها)، مما أفرز نصوصا تشريعية مرتبطة أساسا، وليس دائما، بحالة مدنية حاولت قبل 1882 التكيف من جهة مع واقع سوسيولوجي تقليدي: قبلي وغيره, ومن جهة أخرى فرض منطقها الاستعماري بناء على الضرورات السابقة، وبذلك خلقت واقعا جديدا يتجلى من خلال النصوص التي تمس البناء الاسمي إلا أنه لم يكن جذريا، وسننتظر إلى 1882 تاريخ التأسيس النهائي لزمن كولونيالي جديد في هذا الشأن.

نظريا، يؤدي البراديغم الجديد من خلال فرض الباترونيم (التلقيب العائلي) كمرجعية جديدة إلى تعارض تام مع نظام اسمي تقليدي، وعلى أمد إلى تفتيت القبيلة من خلال خلق بوتقات انتماء مستحدثة متشظية مفضية إلى إزالة شعورها الجماعي الانتمائي الرمزي. وباختصار ينتج هذا عن تعارض المرجعية الجديدة للبناء الاسمي مع مرجعية القبيلة. ومن هنا نتساءل: **إلى أي مدى حافظ النظام الإسمي في قبيلة النمامشة على المرجعية الهوياتية القبلية خلال القرن 19 وإلى منتصف القرن العشرين؟ إلى أي مدى حافظت القبيلة على وجودها من خلال حفاظها على استمرارية مرجعية الهوية القبلية في نظامها التسموي؟**

تفضي بنا هذه الفكرة الأساسية في تساؤلنا إلى صنفين من التساؤلات الفرعية، أولى مرتبطة بالنصوص الصادرة وعمليات تطبيقها في النمامشة منذ الاحتلال، وثانية تتعلق بأثرها النهائي مع منتصف ق 20م، هنا نسائل بداية واقع مرحلة قبل 1882 من خلال تتبع ما أحدثته النصوص الصادرة؟ وثانيا، وأساسا، نص 1882 من خلال التساؤل: **إلى أي مدى أدى تأسيس براديغم جديد استعماري من خلال فرضه للباترونيم إلى إحداث: كسر وتدمير رأسمال رمزي تسموي ظل يذكر ويحفظ انتماء الفرد للقبيلة؟ ما مدى تشظية القبيلة وتفكيكها**

**وإلغاء حضورها؟** وباختصار: **هل أدى خلق مرجعيات جديدة في النظام الاسمي إلى انمحاء النمامشة مع منتصف ق 20م؟ أم أن استمرار القبيلة حافظ على استمرارية المرجعية القبلية في البناء الاسمي وأبقى الباترونيم شكليا فقط؟ سيعبر هذا أيضا من وجهة أخرى عن مقاومة (لغوية لسانية، اجتماعية....)، يمكن ذلك؟**

## 1.البناء الإسمي ووزن القبيلة في النظام الإسمي للنمامشة أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال

إلى النموذج الأنثروبينيمي العام الإسلامي بخصائصه: الكنية، الاسم، النسب والنسبة ولقب تشريفي أحيانا، ينتمي النموذج المغاربي بخصوصياته، وضمنه الجزائري (أجيرون، 2007، ص 332) (Cheriguen, 2005, p. 17) (Establet, 1991, p. 209.210) لكن تمثل فيه القبيلة النمامشة خصوصية، فالبناء التسموي فيها لا يتطابق مع كل المكونات.

### 1.1.بناء التسمية أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال

نستقي نموذجنا التسموي من المصادر:

**جدول1:**

| نصوص مصدرية عثمانية: | نصوص مصدرية بداية الاحتلال: |
|---|---|
| **بعد أن ذكر بداية الإطار القبلي "اللمامشة" ذكر: " قتله سعد الرشاشي" أي من أولاد رشاش من اللمامشة، أي سعد الرشاشي اللموشي.** (العدواني، 1996، ص ص 303,305)<br>**ب: في حملة علي باي تونس يورد الكتاب الباشي مايلي: "فوافاه شنوف الصولي في أولاد صولة وكانت اللمامشة متفرقين .... والغوار كبيرهم على الضبيعي في أولاد زايد (هنا تحتمل الغوار كبير أ.زايد من أ.زايد) وغيرهم منهم وبيوت من بني رزق فيهم عزوز بن عمار بن دالية"** (عبدالعزيز، 2018، ص ص 309-311) | **"حول غارة قام بها جماعة من عرش النمامشة، ومعهم تونسي اسمه نصر بن علي البوعوني الورغي"** (حجة، 1848)<br>**"محمد بن منصر علاونة(علواني)، مرابط".**(rapport, 1850)<br>**"حضر المكرم الشيخ سعد بن عمارة السعداوي (أي من أ.سعد).والمكرم الحاج...والمكرم الشيخ صالح بن أحمد الشامخي,...والمكرم يوسف بن علي الزردومي....، والمكرم عثمان بن ابوزيان اللمراوي, والشيخ علي بن شابو الجلمودي ...عرش العلاونة"**(Cadi, 1858)<br>**".إن حمة بن عباس البريشي الزرمومي قبيل أ.سليمان"**(Caid, 1872)<br>**"في سياق قتل ساعي بن بلقاسم الفجي العلواني** (Caid, 1872)<br>**"ان محمد الطيب بن الحاج بلقاسم بن نصر عليه دين الى ابراهيم بن سعيد اللموشي"**(Caid, 1879) . |

نستنتج من مصادر عثمانية أن نظام التسمية في سياق العهد العثماني في كل القبائل البدوية، أي غير المرتبطة بنقاط استقرار، وليس في النمامشة فقط، يعرف الفرد بصفة النسبة القبلية التي تبدأ بالقبيلة ثم العرش ثم يتدرج إلى اسمه مع نسبه(بن)، فنموذج حديث المصدرين بداية عن القبيلة النمامشة ثم التدرج في ذكر الأسماء، ونموذج سعد الرشاشي الذي يجعل سعد مبهما دون نسبة بل معرفا باللمامشة والرشاشي عند العدواني، يحيل إلى أن البناء الاسمي مرتكز على القبيلة، أما بالنسبة لمراسلات بداية الاحتلال فقد حافظت على استمرارية نمط تسمية سائد ومنتظم يذكر فيه: الاسم مع النسب مع النسبة

القبلية الملصقة بالاسم والمعرفة للفرد والتي تستطيع تعريف الفرد لوحدها وفق نموذج: "**تمامشة**"، مردفة بعبارات جماعة، بعض، فرسان من، أنفار، بيوت...، يحيلنا كل هذا إلى تركيب صورة "**البناء الإسمي**" عند النمامشة خلال العهد العثماني كالتالي:

**الاسم:** بحصر المعنى للشخص. –**النسب nassab:** باستعمال"**ولد**" أو "**بن**"، بخاصية انتماء أبوي: ميزته أنه ممتد إلى الجد، أي فلان بن فلان بن فلان، حيث تتوقف عموما النسبة هنا في الجد، وفي حالات التداخل يمكن أن تنضاف سلسلة أجداد للتمييز، –**النسبة: nisba** تنعدم فيها المرجعية الجغرافية والمجالية، ويكون الانتساب الانتمائي للفرد للمرجعية القبلية: اللموشي البريشي الحميداني، – **الكنية:** أيضا تواجدت كنيات في نظام التسمية للنمامشة كأوصاف اجتماعية، فمثلا تكشف لنا الشجرة الجنيالوجية لدواري الشريعة وتليجان على كنيات استخدمت كألقاب هي مسبوقة دائما بعبارة: بو: غرارة، قرة، أو ألقاب تشريفية (مثل سيدي، سي، الحاج مع قلتها) (registre, 1923)، ومع إضافة ملاحظة أننا في نظام تسمية شفوي، **فإنه تهمنا:**

### 2.1.دراسة خصائص البناء الإسمي في النمامشة من خلال دراسة النموذج السابق

#### 1.2.1.من ناحية الاسم والنسب

تبرز الملاحظات التالية: يبدأ نظام التسمية باسم prénom الذي يعني حصرا اسم الفرد لكن هذا الاسم هو غير معرف (مبهم تماما) دون نسب، وفي هذين المركبين تتكرر أسماء الأجداد دون انقطاع داخل التسلسل الانحداري للأبناء، وهو استذكار متواصل للنسب من خلال تكرار أسماء الأجداد، كما تتميز بربط دون فصل بـ: "**بن أو ولد بالعامية**"، ممتد إلى الجد بنظام أبوي ينمحي فيه ذكر اسم المرأة تماما في النمامشة.

#### 2.2.1. النسبة

لا تكتمل بنية الاسم هنا، من خلال التسمية والنسب، بل إن الانتساب هو المرجعية المعلمية لتحديد الهوية الفعلية، وهنا وجب التمييز بين مستويين في خطاب التسمية في مكون النسبة:

– **مستوى علاقات خارجية للقبيلة:** في هذا المستوى تعرفنا المصادر (rapport, 1848,1855) على خاصيتين أساسيتين، أولى هي **مسألة الغفلية** في التخاطب التسموي للقبيلة مع القبائل أخرى، حيث يسود اختفاء تسمية لأفراد أو لنسب، فيما تحضر النسبة، لكن هذه النسبة لها ميزة ثانية في هذا المستوى: **ميزة الإنتساب للقبيلة كمستوى أعلى**، فمع هذه الغفلية في التسمية فإن المستوى الأعلى "**القبيلة النمامشة**" هو المعوض الوحيد للغفلية حسب ما تؤكده مصادر بداية الاحتلال، مع ذلك تعرفنا نفس المصادر على حضور ذكر، أحيانا، لمستوى أدنى من القبيلة كمستوى تمييزي يظهر في التسمية

من خلال ذكر العرش: علاونة، برارشة، أ. رشاش، هذا المستوى الانتسابي هو أعمق مستوى تمييزي تسموي في العلاقات الخارجية، وبذلك وبشكل صرف، يختفي في علاقة القبيلة الخارجية، حضور الفرد والفرقة في التسمية، بل يعبر الانتماء فقط للقبيلة عن "الاسم"، وهو ما يؤكد أن القبيلة مجسدة في كل فرد ومعبرة عن اسمه وحضوره.

– **مستوى داخلي:** في علاقات فرق القبيلة فيما بينها يظهر نظام تسمية مؤسس على **نسبة** أكثر تدرجا في مستوى أدنى، **لكن ما هي حدود ذلك؟** هنا وجب أن ننتبه إلى مؤشر مهم نبني عليه ملاحظاتنا، فمن خلال فحص المصادر الفرنسية منذ أول تقرير تفصيلي عن النمامشة في 1848، بالمقارنة مع باقي النصوص التي أوردت وعددت تقسيمات فرق القبيلة إلى غاية وعلى الأقل 1857، يبرز خلط كبير في تصنيف انتماء الفرق، ففيما تظهر عديد الفرق في 1848 تختفي بعدها، هذا الخلط تعبير عن التكثف القبلي وتلاحمه وانعكاسه بعدم تعمق نظام تسمية داخلي إلى حدود أدنى مما يعني أن النسبة عموما تقف في النداء التسموي للنمامشة عند حدود: أولا مستوى العرش: برارشة، علاونة، أرشاش، وثانيا مستوى الفرق: زرادمة، جلامدة، أولاد حميدة...الخ، أي الفرق الكبرى وليست المشيخات المجزأة من السلطة لأنها لم تكن موجودة (rapport, 1848–1857).

### 3.2.1.من ناحية البناء الإسمي

#### 1.3.2.1.الاستمرارية

لا يوجد فصل بين الاسم والنسب والنسبة، حيث لا توجد فجوة أو توقف أو علامة فصل وانقطاع بين الاسم (الاسم والنسب) والنسبة، مما يعني أن النسبة التي هي صفة الانتماء القبلي، الملحقة بالاسم على شكل صفة عن طريق حرف "ي" «i» تمثل جزءا أساسيا من البناء الاسمي، هذه الاستمرارية تعني أن: الاسم في بنيته التصاقية: الاسم+ النسب ملصق بالانتساب القبلي المكتسب لصيغة الصفة، وبذلك فإن شخصية الفرد تظهر مدمجة في المجموعة وهويته الإسمية هي هوية المجموعة ولا يمكن تعريفه إلا بالمجموعة النسبية داخل النظام الإسمي.

#### 1.3.2.1. سيادة الغفلية الاسمية

يظهر انمحاء الفرد عموما وسيادة غفلية من خلال نظام تسموي مبني أساسا على الجماعية المعرفة اسميا بهوية المجموعة فقط، فمثال: "**مفسدون من عرش النمامشة**" (Caid, 1855) أو "**بعض من العلاونة ظهروا في نفطة**" (rapport, 1848). يبرز عدم ذكر لأي نعت أو وصف اسمي، وحيث تكررت في المراسلات: بيوت، بعض ...نمامشة، علاونة أو برارشة أو رشاشية، فإننا نستنتج منه اختفاء، عموما، للاسم الفردي وتعويضه بتسمية صفة المجموعة: "**غفلية**".

إجمالا، تستخدم البنية السوسيولوجية وفق ضروراتها هذا النمط من النظم التسموية حفاظا على هويتها واستمرارا للتقمص، بإنشاء رأسمال رمزي في كله موجه لخدمة "**القبيلة**"، والذي يترجم هيمنة مطلقة لوزن مجموعة الانتماء وانمحاء فرداني داخل الحالة الجماعية، وتجعل الفرد كذرة مبهمة غير معرفة إلا من خلال الكل: المجموعة الانتمائية الإطار الاجتماعي القبلي الذي لا يسمح لهوية فردانية بمزاحمته، والذي ينشأ ويستمر من خلال التمثل الجماعي والمخيلة الجماعية. **فإلى أي مدى احتفظ النظام الإسمي في النمامشة إلى 1923بخاصياته؟ وكيف نتلمس حدوث تغير في البناء الإسمي قبل قلب 1923؟**

**2.إطلالة على التشريعات الصادرة الخاصة بالحالة المدنية**

**1.2.واقع مرحلة قبل 1882**

يهمنا في ذلك **هل أسست النصوص لظهور مرجعيات جديدة في النظام التسموي قبل 1882؟**

قبل نص 1882 وبكثير، أكد صدور سلسلة من التشريعات القانونية أن نقاش إعادة التسمية في الجزائر ظهر منذ بداية الاحتلال، ورغم أنها لم تكتس شكل القلب الذي أحدثه نص 1882، إلا أنها حاولت إعادة تشكيل الصورة أو المشهد الأنثروبونيمي التقليدي المحلي في الجزائر، يظهر ذلك من خلال محاولات الإنشاء الأولى لحالة مدنية للمسلمين الأهالي منذ 1838 و1848، وبقراري 8 أوت 1854 اللذان كررا محاولة إثبات الحالة المدنية سواء في مناطق الحكم المدني أو في القبائل، فتدريجيا أمرت الإدارة العسكرية القياد بضبط سجلات الولادات والوفيات، وبسجلات مطبوعة منذ 67-1868 أيضا صارت هذه السجلات تملأ بانتظام على الأقل في بعض المناطق (أجيرون، 2007، ص 333)، وفي 20 ماي 1868 صدر أيضا قرار مهم اعتبره البعض تأسيسيا للحالة المدنية عند الأهالي من خلال تكليفه كاتب الجماعة بمسك سجلات الحالة المدنية، وإلى غاية هذا النص فما يهمنا أنه لم يجر تأسيس، حسب النصوص الصادرة، لقلب في البناء الإسمي (M.P.Ménerville, 1872, p. 97).

مع الحكم المدني حملت المرحلة أول نص تأسيسي للقب العائلي من خلال القانون العقاري 1873، ففي مادته 17 نص على أن يتضمن كل عقد ملكية اسما عائليا يضاف إليه اسم أو كنية المالك (Robert Estoublon A. L., 1896, p. 410)، ومنذ 1874 صدرت مراسيم تضمن الأمر بتعميم ضبط سجلات الحالة المدنية في مختلف البلديات وتسجيل الولادات والوفيات والزواج والطلاق، (Robert Estoublon A. L., p. 640) وألحقت بنص 1876، وصدرت إجراءات عقابية ستضاف إلى قانون الأهالي (Robert Estoublon A. L., pp. 550-553) لكن رغم ذلك وحيث برزت الصعوبات منذ البداية فقد أدت إلى تأجيل للتطبيق، وسننتظر مشروع نص قريفي في 1880، المتضمن إجبارية تبني اسم عائلي واجبارية الزواج بحضور القاضي واعتباره وحده القانوني، والملزم

أيضا للاحتفاظ بالأسماء العائلية التي تم الحصول عليها بموجب قانون 1873، مع ترك لبقية أرباب العائلات حرية اختيار أسمائهم العائلية، والذي بعد تعديلات ترجم بصدور القانون النهائي للحالة المدنية في 23 مارس 1882، لكي يحدث التحول (أجيرون، 2007، ص 338).

**2.2.القانون النهائي للحالة المدنية: 23 مارس 1882**

بالإضافة إلى تأسيسه النظامي لحالة مدنية من خلال تأسيس نظامي لسجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق، حمل وعنى نص 23 مارس 1882 (Robert Estoublon A. L., pp. 568-574)والنص الشارح له 13 مارس1883 (Robert Estoublon A. L., pp. 600-603) ما يلي:

-**تأسيس نظام تسمية لقبي جديد patronimique مكون من مركبين:** اللقب والاسم، أي باراديغم كولونيالي افتراضي أسّس **للقب عائلي** -بناء على رواية شفوية- كما يلي:

**حالة 1:** نسب عمودي ذكري جدي، هو الأساس في الاختيار لمن تثبت الرواية الشفوية اتصاله بنسب أبوي تصاعدي إلى جد، سواء عن طريق مباشر، أو عن طريق عم أبوي أو أخ شقيق، أي نموذج جدي متصور، لكن وفق نمط ألزم فيه بالتوقف في حدود الأب الثالث: من خلال تنصيصه على أن الاختيار اللقبي يتوقف في حدود: الأب 1 أو 2 أو 3 ولا يتعداه بل يتوقف بشكل مقلص تماما، أي لا يعكس الخاصية الجدية المستمدة من أسلاف قدامى, وبعبارة أخرى لا يسترجع الانتظام الجنيالوجي من خلال أسطورة الأصل بل يحصرها في امتداد جنيالوجي مقلص لأقصى درجة لا يتجاوز الأب الثالث، مما يعنى فعلا تراجع وتقهقر الهوية الجدية، ورغم ذلك فسنلاحظ أنه سيمثل الحالة الأكثر أصالة.

**حالة2:** يحيل عدم إثبات الرواية لهذا النسب التصاعدي الأبوي إلى حرمان العائلة من حق تقلد اسم الجد كلقب، هنا يحدث التشويه المؤسس على رواية شفوية غير مؤسسة، كتابة أو نقدا، حيث منح القانون حق الاختيار للقب لرب العائلة من خلال مرجعية جديدة: إما مؤسسة على تصور جدي لكن كانتساب غير صريح وواضح، أو وهمي أو كنية، من خلال تبني كنيات هي عادة نعوت تشويهية اجتماعية أو مرجعيات لقبية معتمدة على أوصاف وارتباطات جغرافية ومجالية وغيرها.

**حالة3:** تمثل النموذج المشوه للمرجعية ودليل العنف الرمزي حيث أعطى حق اختيار اللقب العائلي إلى أهواء محافظ الحالة المدنية. وإلى ذلك أكد النص الشارح في 13 مارس 1883 وجوب تأسيس شجرات جنيالوجية لكل عائلة، مبنية دائما على الرواية الشفوية التي تكون القاعدة الفيصلية لتأسيس اللقب العائلي، وكقاعدة لسجل أصلي للألقاب، يمثل بعد المصادقة السجل النهائي للتلقيب، بترقيم تسلسلي وكأول سجل حالة مدنية، كما أقر النصان منح بطاقة هوية بناءا على الرقم المرجعي في السجل. وبذلك أسس لبراديغم انثروبونيمي وفق نظام كولونيالي غريب على نظام واستراتيجية تسمية

تقليدية، ومن خلال المادة 20 تم اعتماد كتابة الاسم بالفرنسية ومنه يكتب بالعربية (نقحرة)، أي فرنسة الأسماء والألقاب بعد عملية تعريب أولية شفوية (Ibid, pp. 601, 603), وأخيرا صدر قرار 27 مارس 1885، الذي أنشأ في مادته الأولى الوحيدة معجم يحوي قواعد نسخ أسماء الأهالي وألقاب (Idem, p. 654).

## 3. واقع تطبيق السياسات في بلاد النمامشة قبل 1923

### 1.3. حول تأسيس حالة مدنية قبل 1882

قبل صدور نص 1868، يعطينا الفحص المتأني للأرشيف الغياب المطلق للحديث عن الحالة المدنية في التقارير، وغياب تام لسجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق، مما عنى ذلك عدم تأسيسها (rapports, 1859-1868). بعد 1868 وباعتبار نص 1868 كلف الأمين تحت القايد بمسك سجلات الحالة المدنية، فإن واقع تبليغ هذه التعليمات للقياد حاضر من خلال الوثائق والمراسلات في 1872، فبالفعل نشأت بعد مجاعة 1868، سجلات أو ما تسميه مراسلات سنة 1872 دفاتر أو زمة عنيت أساسا بتسجيل المواليد والوفيات، منحت في كل قايدة من أجل القيام بعملية التسجيل، ومثلت بداية معالم حالة مدنية (Correspondance, 1872). من جهة أخرى تعرفنا رسالة أن السلطة أمرت القياد بعدم منح أي تصريح سفر إلا مع بعث المعني ومعه رسالة تذكر: اسمه واسم أبيه وإلى أي فرقة ينتمي وشيخه وكبيره (Caid, 1872, p. 217)، وتكفلت هي ببعث نماذج ما سمي" **كوارط**" سفر أي "**تصريحات سفر**" والتي عنت ملامح أولية لتأسيس بطاقات هوية ولنمط تسمية، إلا أنها كانت ملامح أولية غير منظمة ومرتبطة فقط بأنفار طالبين للسفر، ومثلت حالة فوضى في محاولة التأسيس لحالة مدنية، (Caid, 1872, p. 217) وبالفعل فقد أجاب القياد الثلاث مثلا في 1872 عن سؤال الكومندان حول التسجيل في السجلات التي أسسها نص 1868 "**بالنفي المطلق لإجراء تسجيلات للحالة المدنية مواليد ووفيات**"، (Caid, 1872, p. 217) أما بالنسبة لنص 1873 فإننا وباعتبار عدم تطبيق السيناتيس كونسيلت في النمامشة فإن مسألة منح الألقاب بناء على نص 1873 للملاكين هي لاغية. من جهة أخرى أعاد نص 1875 و1876 التأكيد على استمرارية وجود السجلات (مواليد، وفيات، زواج وطلاق)، وفيما يخص ذلك تعرفنا رسائل القياد على نمطين من الردود: إما عدم وجود أي تسجيل مع وجود زمة (دفاتر)، وإما عدم وجود مطلق للزمامات (Caids, 1879)، ونفس الشيء أيضا في الزواج والطلاق، حيث كانت الزيجات والطلاقات تحدث داخل القبيلة دون أي تسجيل، وإلى 1879 أكدت رسالة القاضي عدم وجود زمامات زواج وطلا (Cadi, 1879) .

### 2.3. بعد 1882

طبق نص 1882 في النمامشة في1923، لكن **هل أدت إلزامية عقابية نص عليها قانون الأهالي، وأكدتها التشريعات بإنشاء حالة مدنية نظامية إلى حالة مدنية رسمية نهائية دون تلقيب؟** بالنسبة للمواليد والوفيات لا نملك من خلال فحص أرشيفنا بنمط شبه استقصائي، أي دلائل على وجود تسجيل نظامي في قايدات النمامشة، فقط تعرفنا مثلا الملفات الخاصة بالإحصاءات الدورية التي جرت منذ 1881 والتي نملك أرشيفاتها، من أنه مع كل عملية خماسية فإن إحصاء الشيوخ يظهر بنمط تقليدي ثم ينقطع، وعنى ذلك أنه مع استحالة تسجيل للمواليد والوفيات بالنظر الى حركة ارتحاليه رعوية للقبيلة, فإن الزمامات تبقى مهملة إلى تجدد الإحصاء الخماسي(Dénombrement, 81-86 1891)، لكن مع 1890 طلب المكتب العربي من أحمد شاوش بطاقة بيانات يورد فيها: اسم الأهلي وعمره ...الخ، لم تكن هذه البطاقات معممة ولكنها حوت تدرج نحو بوادر حالة مدنية (Establet, 1991, p. 214). من جهة أخرى ومع بداية ق20، بعد 1912، وفي سياق ح ع 1، تكشف ملفات جرايات الجند وعائلاتهم انه جرى إنشاء بطاقات ظرفية لعائلات المجندين حملت عنوان certeficat tenant lieu de carte d'identité، وحوت معلومات عامة عن: النسب والانتساب والسن، دون تدقيق، والقبيلة وذيلت البطاقة بالعبارة التالية التي تهمنا " **L'etat civil nétant pas constitué dans la** commune mixte de Tébessa, le present tiendra lieu de carte d'identité " (allocations, 1914-1918). بالنسبة لنا عنى البحث السريع عن معلومات عائلات المجندين وجود شكل قاعدة معلومات مصدرها القايد من خلال الشيوخ والدفاتر التي يمكن أن تكون موجودة لتسجيل المواليد والوفيات، لكن وباعتبار أن المعلومات ارتبطت بالعائلة التي طلبت الجراية، فإننا لا يمكن أن نستنتج وجود سجل معلومات مواليد ووفيات عامة نظامية، وكما أكدت الملاحظة "**الحالة المدنية غير مؤسسة**" مما عنى عدم وجود شكل نظامي لعملية التسجيل، وإذا تذكرنا البداوة والحركة الرعوية فإن ذلك يحيل المسألة إلى مستحيلة, إلى ذلك فإنه بالنسبة للزواج والطلاق، فقد استمر وفق الواقع السابق، أي مدارا بشكل داخلي في القبيلة بين جماعاتها، وفقط أحيل في الوضعيات المشكلة إلى القاضي المسلم (Cadi, 1883).

يبرز كل هذا العرض أنه، رغم بروز ملامح تدريجية لمحاولات إنشاء سجلات تدوينية تمثل بدايات حالة مدنية منذ 1872، إلا أنها لم تتأسس إلا في 1923، أي عدم حدوث قلب للمرجعية خلال هذه الفترة، ويحيلنا ذلك إلى وجهة أخرى لقياس **مدى استمرارية الحضور الهوياتي القبلي وتلمس التحولات؟**

### 3.3.تحولات النظام والبناء الإسمي في النمامشة من الإحتلال إلى تأسيس الحالة المدنية 1923

نملك في هذا السياق آلاف المراسلات من القياد والقضاة والشيوخ (dossiers, 1872-1885)، تمثل إطارا خصبا لدراسة خطاب تسموي سائد خلال المرحلة، والتي تحتاج إلى تكميم لاكتشاف وتلمس مدى حدوث تغير في البناء الاسمي، هذا العمل قامت بجزء مهم منه كولات، فاستعانة بالمنهج الكمي، اشتغلت على مراسلات القياد خلال الفترة 72-1896، لكن دون مراسلات القضاة, ومن خلال تكميم قامت بتحويل المعطيات إلى محاور ثم تحليل البناء الإسمي وتحولاته انطلاقا من المحور 2 مستنتجة مرحلتين: قبل 1890 وبعد 1890، تميزت كل مرحلة بخصوصيات تبرزها المحاور نعتمدها أيضا:

#### 1.3.3.قبل 1890

أكدت كولات أنه عند البدو العلاونة والبرارشة فإن الوزن القيمي للمجموعة مسيطر في المراسلات بين 1872و1879، فقليلون هم الأشخاص الذين تم تسميتهم بفردانية, فعندما يقوم القياد بعملية التسمية فإنهم يلحقون: بالاسم والنسب، الصفة التي هي في النهاية بـ "i" "ي"، وهي الانتساب بالنسبة للفرد والذي يحدد مجموعته الأصلية، أيضا، لاحظت أن الفاعلين هم غالبا جماعيا وهو ما جعل سيادة التسمية الغفلية الجماعية، وجاءت تفسيراتها لكل هذا: "**في وسط بدوي وقبلي منظم حول المجموعة، فانه عند النمامشة فإن المجموعات لا تنقسم بشكل جغرافي على المجال بل هي متداخلة متشابكة إلى أقصى حد، وينعكس ذلك على نظام التسمية ومرجعيته الانتمائية للمجموعة وليس المجال**"، أما تفسير الغفلية: "**فحيث أن الحركة جماعية وكانت مخصوصة ومرتبطة بالمجموعة فإن الغفلية سائدة**". أي أنه استمر إلى 1890 نفس الواقع السابق للاحتلال: المجموعة كان لها الدور الأساسي كمخاطب في الرسائل، وسادت غفلية إسمية، ورغم بعض الإيحاءات الإدارية إلا أن النسق العام للتسمية استمر، فحسب كولات مثال: أحمد بن محمد الزردومي في المراسلات، هو مؤكد من خلال تحليل المنحنى، فبين 72 - 1879 استمر استخدام النسبة واستمر نفس النسق: تعريف كل فرد بمجموعته, وعدم وجود فجوة بين الاسم (الاسم والنسب) والنسبة، nisba فالصفة هي ملحقة بالاسم، والمجموعة تمثل جزءا من الاسم، وشخصية الفرد هي مدمجة في مجموعته ولا وسيلة لفصل الشخص عن اسم أبيه (نسبه)، ولا عن واقع مجموعته (النسبة) أي استمرت المجموعة كمرجعية (Establet, 1991, pp. 166, 168.).

إلى ذلك، يعطينا فحص **الملف القضائي** الذي لم يشمله المسح الكمي لكولات، معلومات مهمة تخص مدى استمرارية نمط تسمية يحافظ على وزن المجموعة من خلال صفة الانتماء القبلي

ومستوياته، كما يمثل تقديم نماذج من المراسلات العربية صورة واقعية عن استمرارية النموذج التقليدي، رغم أننا نعرف خضوعها لمحاولات نمذجة إدارية حتى قبل 1890.

### 1.1.3.3.نماذج: نماذج تسمية من ملف القاضي ومراسلات القياد تمثل صورة واضحة لنظام تسمية

**جدول2:**

| نماذج التسمية في مراسلات قاضي الشريعة (1883-1884) | في مراسلات قايد برارشة (1872-1879) | في مراسلات قايد علاونة (1872,1879) | قايدأ.رشاش (1872) |
|---|---|---|---|
| رسالة: 13جانفي 1883:"لحبيب بن بلقاسم البريشي الحميداني قبيل أ.سي علي",<br>8 جوان 1884"مسعود بن علي العلواني الزردومي"<br>رسالة قاضي الشريعة في 1884.دون شهر ويوم." معروف بن علي المقدادي الرشاشي"<br>- 23 ديسمبر 1883"ان محمد بن المسعي البريشي الخلفاوي"<br>-رسالة: 13نوفمبر1883 " ان عبد الحفيظ بن سعد العلواني الطكوكي..." | سنة 1872:<br>رسالة 12 أوت 1872" إن حمة بن عباس البريشي الزرمومي قبيل أ.سليمان" | سنة 1872:<br>27 افريل 1872" في سياق قتل ساعي بن بلقاسم الفجي العلواني." | 1872:<br>25 أكتوبر 1872"<br>ابراهيم بن عبيد الرشاشي الزايدي.." |
| | القايد شتوح:سنة 1879<br>رسالة 14مارس 1879:" ان محمد الطيب بن الحاج بلقاسم بن نصر عليه دين الى ابراهيم بن سعيد اللموشي...".<br>25 جوان 1879"إن بلقاسم بن نصر الخلفاوي..." | سنة 1879:<br>رسالة 20فيفري 1879:"أن نامر عثمان بن منصور العلواني.." | |
| | سنة 1883: 11 افريل 1883:" ان حامد بن مبارك البريشي قبيل أ.سعيدان..<br>23 افريل 1883" عبد الحفيظ بن عبد الله البريشي.." | رسالة 30جانفي 1879."المسمى نصر بن محمد الشامخي" | |

المصدر(correspondance, 1872-1883)

### 2.1.3.3.استنتاج النموذج السائد: فلان بن فلان+ صفة الانتساب إلى العرش ثم الفرقة أي تأكيد خاصية:

-**استمرارية مرجعية القبيلة:** توضح هذه النماذج استمرار تسمية مؤسسة على حضور المجموعة بشكل متسلسل على شكل صفة انتماء دون إدراج أي علامة فاصلة بين الاسم والنسب والنسبة، وأيضا تحول صفة القبيلة اللموشي أو النمامشة في بعض المراسلات إلى تعريف هوياتي، بل أكثر من ذلك، يحضر مثلا في مراسلات القاضي صفة الانتماء العليا إلى القايدة: البريشي، العلواني، الرشاشي، كبوتقة أولى للانتماء، ثم يتم ذكر صفة الانتماء الثانية الفرقة: الحميداني...إلخ، وفي مراسلات أخرى وردت: صفة اللموشي، أو من النمامشة، كمعوض على كل مستويات الانتماء، وبوضوح، بقيت صفة الانتماء دون فاصل، وبقيت بشكل صفة في التسمية، "ي" «i», وعنى ذلك رغم أنها مراسلات رسمية موجهة إداريا، استمرار مطلق **لحفاظ التسمية على الهوية القبلية**، وتعريف الفرد بالمجموعة، وبقيت نفس المنظومة الإسمية: س بن س+ صفة الانتماء "ي" «i ».

- **مسألة الغفلية الإسمية:anonymat** : نعرض في ذلك نماذج المراسلات

**جدول3:**

| نماذج من مراسلات 1872-1879 | نماذج من مراسلات1883 |
|---|---|
| في مراسلات 1872: قايد البرارشة12أوت 1872:"بيوت أولاد بوقصة ..."<br>في مراسلات 1879 قايد العلاونة: 7 جانفي1879: 2 زرادمة سافروا إلى."<br>قايد البرارشة:<br>22 مارس 79 " سعلاوي ذهب للشرق وسرق مع الفراشيش 6 ناقات "<br>. – 2 مارس 79:"أناس من البرارشة في ناحية عين الطويلة..."<br>– 10افريل 1879" 6 انفار من أ. سي خليفة ..."<br>–30 ماي 1879 "107 بيوت من أ.سعيدان طردهم قبيل عين البيضاء..." | مثال1: ملف 4-6k3مراسلات قايد العلاونة:<br>–رسالة1: سبتمبر 1883:"يقول فيها"إن فرقة أ.العيساوي, فرقة ا.موسى, فرقة أ. حراث, لما سمعوا بحملان واد جارش ذهبوا ليحرثوا فيه هذا بناء على اخباري من شيوخ الفرق"ويردف رسالة2:"جاءت5سبتمبر1883:"جاءني جوابك بارسال جريدة أسماء الناس الذين مشوا لواد جارش, اعلم سيدي أني لا نقدر نعطيك أسماؤهم اليوم, لان المشايخ لم يخبروني بأسماء الناس في الجرايد بل اخبروني إلا بالفرق". |

**المصدر**(correspondance, 1872-1883)

**النموذج السائد في الخطاب:** بعض، أناس، بيوت، أنفار من أ. رشاش، علاونة أو برارشة أو الفرقة كذا. تعرفنا هذه المراسلات، على استمرارية سيادة غفلية انحجب فيها اسم فردي، وظهر فيها سيادة دور المجموعة كمخاطب ما يعني بوضوح تعريف كل فرد بمجموعته وبقاء الهوية الجماعية القبلية الهوية المسيطرة بل والمتحملة للمسؤولية، وتعج المراسلات بهذه الغفلية.

إجمالا إذا كان هذا واقع المراسلات الرسمية والتي من المفروض أنها تعرضت إلى التوجيه الإداري، فإنها لم يكن بإمكانها أن تمس الواقع القبلي بل أن تتكيف معه فقط، مما أكد سلطة واقع قبلي وفرض ثقله على الإداري، واقع قبلي بدوي يعني البعد عن سيطرة ومراقبة السلطة، ومعه استمر تعمق هوياتي من خلال خطاب مناداتي مؤسس على الانتماء الصرف للمجموعة، لكن توجد بعض الاستثناءات:

– **استثناء الزعامات الأهلية والمخزن:** باعتبارهم موظفين تابعين للسلطة، فإن المنطق الإداري فرض تعريفهم بمرجعية الوظيفة والهدف هو عزل الموظف عن قبيلته, إنه موظف الدولة، مع استمرارية بنية إسمية مكونة من: س بن س، مثال ذلك نجده في بداية كل رسالة: من س بن س شيخ أولاد كذا، أو بلغني من س بن س شيخ المشيخة كذا، أو من خلال الإمضاءات التي يمضي بها القياد والشيوخ، والتي لا تحمل أي مرجعية انتمائية، وبنفس النمط كان التعريف الاسمي للمخزن (خيالة ودواير) القياد من خلال س بن س دايرة أو خيال قايد س (Caid, 1879-1885)، لكن هنا تجب ملاحظة أنه حتى وإن تم فصل الزعامات عن فرقها في التسمية فإن فحص بطاقات الترشيح للشيوخ والقياد مثلا والدواير والخيالة من خلال مراسلات القايد (الاقتراحات والعزل)، فإنها تذكر نسبتهم كل إلى فرقته وعرشه، مما عنى فرض المنطق القبلي للأمر الواقع وبقاء حضور الانتماءات رغم العزل الذي تبرزه الوظائف والتسمية (Caid, 1883)، إلى ذلك وجب ملاحظة حضور لقب وحيد في النمامشة: "**قابة**"، لكن يأتي بعد الاسم والنسب وليس قبل الاسم كما في البراديغم الفرنسي، حيث يمضي القايد في 1855 "**محمد بن عبد الله قابة قايد عرش البرارشة**"، وبنفس النمط استخدم هذا اللقب من

أفراد العائلة الذين تولوا وظائف فكلهم أخذوا لقب "**قابة**" في الانتساب، هذا الاستثناء يشير إلى خصوصية (Caid, 1855, 1872).

– **استثناء نقاط الاستقرار**: أوكس، الجرف، نقرين وفركان: بالنسبة **لأوكس**: وبالنظر إلى أنها تحوي نمامشة، فإن المرجعية الانتسابية بقيت فيها حسب المجموعة الانتمائية، مع إردافها بساكن أوكس، أي إردافها بموضعة مجالية، إلا أن الأسبقية كانت في التسمية للمرجعية القبلية، أي بقاء المرجعية القبلية مسيطرة كمعرف أساسي اسمي هوياتي، باعتبار أن أوكس لموشية مثال: رسالة "**س بن س الشامخي الساكن في أكس**" (Caid, 1879)، "**عبد القادر بن عبد القادر عرش العلاونة قبيل أوكس**"(Caid, 1884) . أما بالنسبة للجرف وواحتي نقرين وفركان: فإن المرجعية المجالية كانت المرجعية الصرفة في التسمية: جرفي، من أهل أو دشرة نقرين أو فركان، أو نقريني أو فركاني (Caid, 1879). وبذلك تمثل الجرف، نقرين، فركان، استثناءات هي ناتجة عن عدم الانتماء القبلي لفرق النمامشة عموما رغم وجود عناصر لموشية فيها، إلا أن الانتساب المجالي إلى نقطة الاستقرار سيطر، ملاحظة أنه "**في الواحات الأفراد هم في غالبيتهم مسمون بالاسم، مما يعني غياب غفلية إسمية**" (correspondance, 1879).

### 2.3.3. بعد 1890

استنتجت كولات حدوث ضعف الغفلية الإسمية وبروز الفرد في نظام التسمية، بالنظر إلى التحولات التي جرت مع نهاية ق19م حيث أصبح اللموشي يحرث وحده ويسافر في حركة رعوية لوحده مع نهاية ق 19م بسبب الأمن، فتدريجيا لم تعد المجموعة معتبرة كمخاطب لتدع مكانا إلى تسمية نسقيه للأفراد, ولم يعد لها حق حجب أو إخفاء الاسم الفردي، ورابط القرابة لم يعد يقصي التسمية الفردية للفاعل, وحدث الجديد بالنسبة للمرأة، حيث تجرأ القياد والشيوخ على ذكرها باسمها، رغم محاولة القياد التكيف مع الضرورات الإدارية التي تفرض أسماء الأفراد من جهة، واستمرارية الواقع القبلي من جهة أخرى (Establet,1991, pp. 210–214.)، لكن وبالمقابل فإن ذلك لم يعن اختفاء المجموعة من الريشة، فتحت عنوان يتحدث عن تغيير في معنى الأطر الاجتماعية في المراسلات، أكدت الظهور النظامي (نسقي) للأطر الاجتماعية: قبيلة, فرقة, عرش في 1890 وفق اعتماد النموذج الإداري التالي في المراسلات: "**أحمد بن محمد من فرقة أ.الشامخ من قبيلة أو من عرش: العلاونة**". وبذلك بعد 1890 ترك نساخونا تدريجيا النسبة القبلية، من أجل استخدام صيغة تخرج الفرد من مجموعته ف "**من**" min المساوية لـ: ex اللاتينية تعزل الفرد، والمجموعة لم تعد ظاهرة إلا كوسيلة تعليم من أجل تعريف بعض الأشخاص الذين تتشابه أسماءهم، ففي 1890 ولا فرد لم يذكر دون ذكر اسم مجموعة انتمائه، بهدف تعليم أفضل للفرد. أيضا تم إضافة اسم مشترك، حيث يكتب بشكل أقل: س من أ.العيساوي، وبشكل متزايد: س من **فرقة** أ.العيساوي، أو من **قبيل** أ.سعد، وهي نفسها تندرج في مجموعة أهم هي عرش: قبيلة العلاونة. وبذلك ها هو الفرد يتم احتواؤه وتعليبه في علب متتالية، أي في مجتمع كل فرد فيه ينتمي إلى فرقة تمثل جزءا من عرش ومن قبيلة، وتساءلت كولات: **هل يجب أن نستنتج من ذلك مثل**

**الانقساميين أن البنية تجزيئية** (Establet,1991, pp. 214-218.)؟ لكن حسبها إنه وجب أن نلاحظ من ذلك أن الاستخدام النظامي لفرقة وعرش يعبر عن إرادة فرنسية في عقلنة وتوضيح بناء المجتمع القبلي من أجل هدف واضح وهو تأسيس بطاقة بيانات لكل فرد، وهو الأمر الذي جرى منذ 1890 (Establet,1991, pp. 220-223.) **أما عن استخدام كلمة عرش وفرقة عند المستقرين:** فأكدت أن النسبة الوحيدة التي تمنح لهم أحيانا هي النسبة الجغرافية الصرفة، أي استمرار نفس النمط السابق، أما عندما يشير شيوخ الواحات إلى البدو النمامشة، فإنهم يصفونهم بـ "**أناس من، أو ناس كذا**" فلا عرش ولا فرقة يستخدمونها. كل هذا التحول هو محصلة تجربة سنوات، استجاب فيها القياد لحاجات السلطة: سلمية إدارية واجتماعية تخص الأفراد المعتبرون وحدهم المسؤولون، داخل هذه الدروج (عرش، فرقة، دوار)، بشكل لا يعيق لا المراقبة ولا الضريبة (Establet,1991, pp. 223-225.).

إلى استنتاجات كولات، تؤكد ملاحظاتنا بناءا على وثائقنا فعلا(Correspondance, 1872-1885) ، ضعف غفلية إسمية منذ 1890, عوضها ظهور دائم لتسمية الأفراد بأسمائهم، أي تراجع دور المجموعة وفردانية أكثر مثلت انعكاسا لواقع إداري سياسي هو أمني أساسا، واقتصادي اجتماعي، أما بالنسبة للتحولات التي طرأت على بناء التسمية والذي لاحظت كولات تحوله بعد 1890 إلى نمط جديد: اسم: مفصول بـ "**من**" فرقة كذا، عرش كذا، واستنتجت منه كولات نقطة مهمة: عزل المجموعة في البناء الإسمي مما يجعلها مقلصة الحضور هوياتيا ومنه في الهوية الرمزية للقبيلة. فهذه الملاحظة مهمة جدا لكن وجب أن نبقيها في إطار رسمي مراسلات ونماذج إملائية من السلطة عبرت عن انتظام إداري ووضوح في شكل البناء الإداري والاجتماعي لدى السلطة المنعكس في التسمية، فما يهمنا هو مدى تحول المرجعية الهوياتية داخل هذا البناء الاسمي، **هل بقيت المرجعية قبلية؟** حسب كولات إن ذكر: من الفرقة، من العرش، هو علامة تعليم فقط, أي أنه ليس مرجعية، لكننا نناقض كولات، فرغم أنها علامة تعليم، فإن السلطة ذاتها سايرت واقع قبلي لا يمكن تعريف أفراده سوى بالفرقة أو العرش، وبذلك فإنه أعمق من تعليم، إنه تعبير عن فرض الواقع القبلي سلطته كمرجعية في نمط تسمية ألزمت الإدارة به، فنهاية رست الإدارة بعد 1890 وإلى 1896 على نموذج تسمية: "**الاسم: س بن س, من فرقة س من عرش س**"، هذه الأطر الاجتماعية المذكورة في نموذج المراسلات والتي تستمر كهيكلة مستعملة دائما بعد 1890، حفظت المرجعية الهوياتية القبلية من ناحية أخرى، وإذا تذكرنا أن هذا واقع ما وصلت إليه السياسة الرسمية في بناء بطاقات معلومات إدارية بقيت مرجعيتها الأساسية إلى نهاية القرن التاسع عشر: الفرقة والعرش, فإن الواقع الاجتماعي الداخلي في القبيلة استمر وفق نظام بناء إسمي سابق للاحتلال، مما يؤكد عدم حدوث تحول إلا بشكل ضئيل في المراسلات، وإلى الملاحظتين، وجب أن نكمل توقف كولات في 1896.

### 3.3.3.مرحلة بعد تطبيق السيناتيس كونسيلت إلى 1923

بتأسيس الدوار بعد صدور قرار سيناتيس كونسيلت أ.رشاش في1903/01/24 (Arrêté, 1903, pp. 513-517.) وبرارشة علاونة 1907/12/16 (Arrêté, 1907, pp. 1362-1364), برزت المرجعية الجغرافية الإدارية في التسمية، حيث أصبح القياد يؤمرون بتوجيه التسميات مع إدراج المرجعية الجغرافية، إذ تعرفنا الكشوفات بنموذج تسموي مبعوث من الإدارة يتم ملؤه من القياد جاء بالعربية كالتالي: "**المسمى، فريق، دوار، مشتة**"، وحول هذا النموذج نلاحظ أن: المسمى: أدرج بدل الاسم، والذي هو ترجمة أو استعادة لعادة فرنسية نلحظها في النموذج الفرنسي تحت:susnommé ou nommé مع استمرارية الاسم فلان بن فلان، وبدل الفرقة: كتب فريق، مع الربط فقط بالمشيخة وليس بالقبيلة، وظهر أيضا الدوار: كمرجعية أساسية في الانتماء لدى الفرد، وأخيرا المشتة: التي مثل ظهورها تعبيرا عن تحول اقتصادي اجتماعي، وهذا النموذج النهائي تدرج مرحليا من: نموذج سابق تناولناه إلى إدراج تدريجي لاسم الدوار، ثم نهاية ومع ح ع 1 وأساسا منذ 1916، بظهور الدوار والمشتة بشكل نهائي (Fiches, 1914-1918).

بداية، يحيلنا هذا النموذج إلى ملاحظة ربط الفرد بهوية مستحدثة غريبة عن النمط البدوي، نشأت تدريجيا وهي هوية مزدوجة: جغرافية وعائلية موسعة من خلال تقليص انتمائي، وحيث نعرف أن المشتة هي مقام الشتاء فإنها ذات مدلول جغرافي إداري مستحدث، إلا أنها حوت بالإضافة إلى المدلول الجغرافي مدلولا انتمائيا لمجموعة، لكن مجموعة متقلصة جدا تناهز تجمع بعض العائلات الموسعة أي نموذج انتمائي عائلي موسع، ويعطينا هذا الفحص التأكيد على تلمس التحولات التالية:

- أزيل من الخطاب نهائيا مرجعية عليا هوياتية للقبيلة، وتدريجيا وقع تقليص لاستعمال اسم العرش، والذي تم إلغاؤه في المراسلات العربية منذ 1916، لكن مع بقاء ظهوره أحيانا من حين لآخر.

-من ناحية المرجعية الهوياتية القبلية: أستعين باسم الفرقة أي المشيخة كتعويض للانتماء إلى المستويات العليا الانتمائية للمجموعة، وحصر تعريف الفرد بالفرقة: زرامة، أ. سعيدان...إلخ.

-ظهرت المرجعية الانتمائية الجغرافية الادارية كمرجعية معوضة للهوياتية القبلية: الدوار ثليجان وغيره عوض علاونة، برارشة وأ.رشاش، مع استحداث لهوية جغرافية إدارية جديدة تم تعليمها بانتماء عائلي موسع وهي المشتة: كبوتقة جديدة لتعريف انتمائي للفرد والتي تعبر عن واقع تحولات اقتصادية نحو الاستقرار.

حتى وإن مثلت هذه بدايات تأسيسية لنموذج إداري مناقض لمرجعية انتمائية للمجموعة ويقلصها، ومعاد لمركزة المجموعة بعزل المستويات العليا (القبيلة) وإدراج الفرقة داخل خطاب تسموي، وحتى وإن تم تداولها في إطار وثائق رسمية فإنها مثلا في "**المشتة**" عبرت عن استعمال بناءات واقعية وفق نموذج إداري، مما سيؤثر تدريجيا على الفرد وهوياته مع بداية ق 20. ومثل كل هذا تدرجا نحو فسح الأرضية لتطبيق نهائي للحالة المدنية، فصفة التدرج هي صفة أساسية حاضرة منذ بداية فحصنا وجب تأكيدها.

## 4.تطبيق قانون الحالة المدنية في النمامشة 1923

### 1.4. تأخر تطبيق القانون إلى 1923

سننتظر إلى تاريخ متأخر هو 1923، لكي نعرف أن القانون طبق على كل النمامشة. لكن، حسب سجلات الحالة المدنية فإن أولى عمليات التلقيب جرت على الزعامات الأهلية في 1916، وفي دوار نقرين – فركان منذ 1917 (délibération, 1916-1917)، وبالتأكيد فإن أوكس اللموشية التابعة إلى مرسط المختلطة منذ 1884 قد سبقتها، لكن ما هو عام هو أن تطبيق القانون في كل كتلة النمامشة تم في 1923، ومعه تظهر السجلات في كل الدواوير، يهمنا هذا التاريخ المتأخر كثيرا من وجهين **الأول:** الخبرة وتجنب الأخطاء الناجمة عن غموض وعدم فهم يسود دائما عمليات التطبيق الأولى للقوانين الفرنسية، أي خطأ أقل وتشويه أقل في إنشاء الألقاب العائلية، و**الثاني:** مهم جدا من ناحية الزمن، حيث يحتاج تكيف فعلي للأهلي مع واقع لقبي جديد وتبني فعلي للقب إلى أجيال (تحتاج بين 2 إلى 3 أجيال على الأقل)، من أجل تقمص هوية لقبية جديدة، وبالنظر إلى أن تاريخ 1954 هو تاريخ قريب, أي لا تفصله عن 1923 سوى 30 سنة أي قرابة الجيل، فإن استمرار تعامل الأهالي بهوية قبلية وليست لقبية هو أمر واقعي فعلي, مما سيعني الاستمرار الضمني للهوية القبلية السابقة.

### 2.4.تطبيق القانون في 1923

يهمنا أساسا **ما أنتجه تطبيق القانون من خلال عمليات التلقيب وخلق مرجعيات جديدة، وحجم التشظية الحادثة وتفتيت القبيلة؟** اطلعنا على دوارين: الشريعة وثليجان، وهما ضمن 15 دوار أنشأهم السيناتيس كونسيلت، وجاء اطلاعنا على الوثيقتين الأهم: السجلات الأصلية للتلقيب الصادرة في 1923، والشجرة العائلية الجينيالوجية، وحيث جرى التلقيب فقد أحدث تشظية.

### 3.4.التشظية

فحص الدوارين يوضح حدوث التشظية التالية من خلال تأسيس اللقب العائلي:

#### 1.3.4.دوار الشريعة

**جدول4:**

| الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | عبد الكريم | 18 | بورزق | 36 | جلاب | 54 | حمزة | 73 | مباركية | 92 | رميلي |
| 02 | عبيد | 19 | بوخالفة | 37 | جرفي | 55 | حناشي | 74 | مشير | 93 | صحراوي |
| 03 | عبود | 20 | بوساحة | 38 | ذياب | 56 | حركات | 75 | مرزوقي | 94 | صافي |
| 04 | عبسي | 21 | بوطورة | 39 | ضيف الله | 57 | خالدي | 76 | مراحي | 95 | سايب |
| 05 | عيدودي | 22 | بوزيان | 40 | ظرايفية | 58 | خالد | 77 | مصباحي | 96 | سعيدان |
| 06 | عمارنية | 23 | شعبان | 41 | قابة | 59 | خامر | 78 | مسعودي | 97 | ساكر |
| 07 | عمري | 24 | شنوف | 42 | غريبي | 60 | خشبة | 79 | مسعيد | 98 | سالمي |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عزاب | 08 | شريف | 25 | قراد | 43 | خليفي | 61 | مزيوة | 80 | ساري | 99 |
| عواشرية | 09 | شرفي | 26 | قاسمي | 44 | خليلي | 62 | منادي | 81 | سلايمية | 100 |
| عز الدين | 10 | دحمان | 27 | قواسمية | 45 | خير الدين | 63 | موسي | 82 | سليماني | 101 |
| بلغيث | 11 | دمان | 28 | قدري | 46 | قريشي | 64 | ناجي | 83 | سماعل | 102 |
| بوعكاز | 12 | دبايلية | 29 | حشاني | 47 | لعبيدي | 65 | نصيب | 84 | سلطاني | 103 |
| بوعلي | 13 | جبالي | 30 | حاج | 48 | الوافي | 66 | عثماني | 85 | تايب | 104 |
| بوعروج | 14 | جباري | 31 | حجاج | 49 | محسن | 67 | أوصيف | 86 | طالبي | 105 |
| بوشكيوة | 15 | جداي | 32 | حمدية | 50 | محي الدين | 68 | رحماني | 87 | تومي | 106 |
| بوغرارة | 16 | جدي | 33 | حميدان | 51 | محمودي | 69 | رحال | 88 | تريكي | 107 |
| بوقرة | 17 | جفافلية | 34 | همیلة | 52 | مالك | 70 | ربح الله | 89 | يوسفي | 108 |
| | | جلال | 35 | حملة | 53 | مانع | 71 | ربيعي | 90 | زرفاوي | 109 |
| | | | | | | معيوف | 72 | ربوح | 91 | زروالي | 110 |

المصدر: (registres, 1923)

## 2.3.4.دوار ثليجان

**جدول5:**

| الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم | الألقاب | الرقم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عباد | 01 | عرعار | 08 | جلال | 15 | هوشة | 22 | مزهود | 29 | طوايبية | 36 | | |
| عبد الحي | 02 | بشوش | 09 | جفال | 16 | كباد | 23 | نصير | 30 | توايتية | 37 | | |
| عبيد | 03 | بهية | 10 | فاري | 17 | خخوش | 24 | رمضاني | 31 | زايدي | 38 | | |
| علاوة | 04 | براهمي | 11 | غلاب | 18 | خنوش | 25 | رميدي | 32 | زمال | 39 | | |
| عمار | 05 | براهمية | 12 | غربي | 19 | مشنتل | 26 | رزيق | 33 | زواوي | 40 | | |
| عمران | 06 | شريط | 13 | حجاج | 20 | مذكور | 27 | صيفي | 34 | زرفاوي | 41 | | |
| عمرون | 07 | شبايكي | 14 | حفظ الله | 21 | مساعدية | 28 | سواكرية | 35 | | | | |

المصدر:(registres, 1923)

فحص نموذج دواري الشريعة وثليجان، من خلال السجل الأصلي للألقاب والشجرة النسبية، يبرز التفتيت الحاصل عن إنشاء الألقاب، ففي دوار الشريعة فقط نشأ 110 لقب، وفي دوار ثليجان 41، ومع ترديد لقب زرفاوي في الدوارين فإنه فقط في 2 دواوير نشأ 150 لقب. **لكن كيف نشأت الألقاب؟** يعرفنا فحص الشجرة الجنيالوجية واختيار نماذج مؤسسة على عينات ممثلة في اختيار اللقب على الآتي:

### 4.4. محاولة نمذجة

**شكل1:**

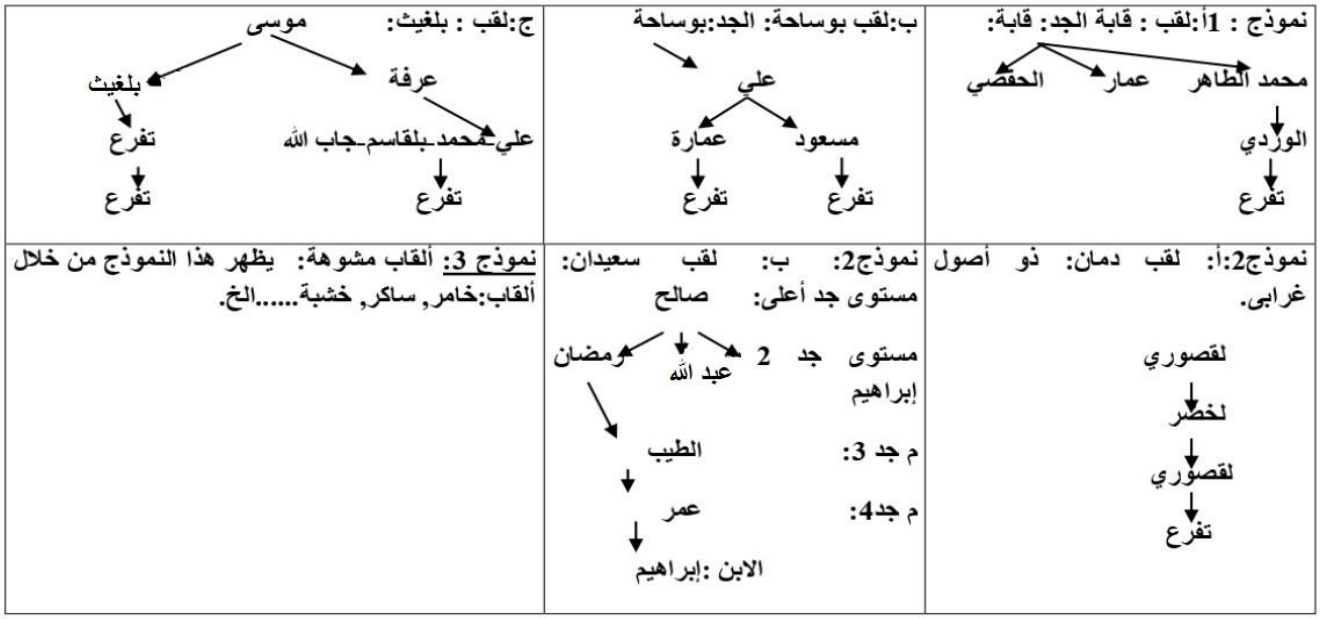


المصدر:(registre, 1923)

**-نموذج1: أ:** لقب مؤسس على اختيار اللقب من اسم الجد الأول أو الثاني أو الثالث:

**-نموذج لقب قابة. تعليق:** -هذا النموذج هو فريد من نوعه في بلاد النمامشة، إذ نعرف أن القايد محمد بن عبد الله هو قايد في 1855 تلقب، وهو الوحيد في بلاد النمامشة، بلقب، فحسب القانون فإن شجرة النسب إما أن تعود إلى محمد أو عبد الله حسب تسلسل الجدود الثلاثة، إلا أن الشجرة الجنيالوجية لم تذكر لا القايد محمد( قايد في 1855)، ولا القايد عبد الله، بل ذكرت مباشرة الجد الأعلى غير الواضح في سلسلة النسب وهو قابة، عنى ذلك حفاظ العائلة على لقب متبنى قبل الاحتلال، وإقرار السلطة لهذا اللقب، **فهل حافظت بذلك على أسطورة الجد والأسلاف الموغلين والانتظام الجنيالوجي؟** إنها حالة الخصوصية التي تتميز بها هذه العائلة إلى درجة اعتبار باحثين في التاريخ القديم أن اللقب "قابة" محتفظ به من الأسرة الملكية النوميدية (كاستل، 2010، ص 127).

**نموذج1: ب:** لقب بوساحة، تم فيه تبني اللقب بناءا على إسم الجد الأول في سلسلة النسب. **نموذج 1: ج:** لقب بلغيث: في هذا النموذج، هو مختلف عن النموذجين السابقين، إذ تم إختيار لقب غير مؤسس على اسم الجد الأول بل الثاني، وتم دمج الفرعين المنحدرين من الجد تحت لقب واحد.

**نموذج 2: نموذج** مؤسس على اختيار لقب غير مؤسس على اسم الجد، حيث يتم اختيار ألقاب مؤسسة على تصورات كنيات اجتماعية أو أوصاف أو تصورات أخرى حيث منحت العائلات، حق اختيار النسب، والذي جاء في النموذج الأول على شكل كنية، دمان ونماذج الكنية كثيرة تبدأ بعبارة بو: غرارة وبوقرة، وفي النموذج 2

تم اختيار نسب يحفظ اسم الفرقة "أ. **سعيدان**". أيضا تحضر في نماذج كثيرة ألقاب مرتبطة بنطاقات جغرافية: مثل جارش، زاريف...الخ.

**نموذج 3: ألقاب مشوهة:** يظهر هذا النموذج من خلال ألقاب: خامر، ساكر، خشبة وألقاب أخرى. ومن هذه الشجرات العائلية أسس سجل التلقيب الذي يحوي اللقب ورقمه الموضح في الجدول لكل عائلة في الدوار، ومثل أول سجل حالة مدنية, ومنه نشأت سجلات الميلاد والوفيات والزواج والطلاق، حيث أصبح السجل قاعدة لتسجيل واستخراج شهادة الميلاد التي جرى تدوينها وفق النموذج الآتي الذي يبرز العمل وفق مرجعيات جديدة: نموذج مترجم من سجل المواليد: "**في اليوم والشهر والسنة، وعلى الساعة والدقيقة، المولود ب: هنا اسم الدوار، الاسم واللقب، الجنس، ابن، عمره آنذاك، عمر ومهنة الأب، مكان ميلاد الأب، الدوار، تاريخ الميلاد للأب، اسم الأم، عمرها، المهنة، ولدت بتاريخ، في الدوار كذا، تاريخ تحرير شهادة الميلاد، الساعة، بناء على تصريح: س**".(registre, 1927)

إلى ذلك، وحيث أقر منح بطاقة هوية تحوي: اللقب والاسم، تكون ممنوحة للأهالي دون تكاليف وفق شكلها المذكور سابقا (Robert Estoublon A. L., pp. 574,575)، فإن التطبيق أفضى إلى منح بطاقات مزدوجة الهوية، بهوية جديدة: اسم ولقب في الوجه الأول، وهوية قديمة مبتورة الانتماء القبلي مرتبطة بسلسلة الأجداد فقط. وهنا نشير إلى إشكالية أخرى: تقنية هي إشكالية النسخ والنقحرة والتشويه التقني الذي مس هذه الألقاب والأسماء من خلال تحويل نسخ الحروف من لغة إلى أخرى، والتي تحتاج إلى دراسة مستفيضة لوحدها، وبالنسبة لنا ما يهمنا هو أن هذا التأسيس لبناء اسمي جديد وفق براديغم كولونيالي: لقب، اسم، يفضي نظريا وحسب الوثائق إلى:

–إقصاء تام لهوية مرجعية "**القبيلة كمجموعة انتماء**"، وظهور مرجعية اللقب الجديدة، ومن أجل أن نفهم هذا الدحر الهوياتي فإننا نلمسه في أربع عبارات تحوي نماذج الخطاب الإسمي عبر المراحل:

– تسمية الأهلي إلى غاية 1890: رمضان بن صالح البريشي وأحيانا اللموشي الحميداني.

– تسمية الأهلي من 1890 إلى بداية ح ع1: رمضان بن صالح من فرقة أ. حميدة من قبيلة البرارشة.

– تسمية الأهلي خلال ح ع 1: رمضان بن صالح، فرقة أ حميدة، دوار: الشريعة، مشتة: أولاد كذا.

– تسمية الأهلي بعد 1923: لقب العائلي+ رمضان بن صالح، بلدية تبسة المختلطة، (دوار الشريعة).

يبرز ذلك تفتيت إلى أقصى حد، فمثلا أولاد سعيدان التي لم تكن موجودة كمشيخة مع بداية الاحتلال، بل كانت تحت مشيخة أ. حميدة، وأنشئت فقط في ستينات ق19(rapport, 1872) فككت إلى 25 لقب عائلي إذا أضفنا لقب صامت الملقب في دوار آخر، وإذا قارنا مستويات الانتماء بالانتقال من نموذج قبل 1890 حيث ساد نموذج تسمية انتقل من: رمضان بن صالح البريشي الحميداني، إلى نموذج تسمية مؤسس على لقب+ رمضان بن صالح فإن وضع المثال 1: البريشي الحميداني يقع حسب الرسم في المستوى الأعلى الانتمائي، أما الرابع : اللقب والاسم, فانه يقع في الأدنى ولا يمت بأي صلة للمجموعة, وبذلك فإنه نظريا:

– جرى إلغاء تام لمرجعية انتمائية أساسها القبيلة كانتماء هوياتي والتي انمحت تماما، وتم تعويضها بانتماء عائلي: هو في حالات محيل إلى الجد الذي عاش عموما مع بداية الاحتلال، وفي حالات كثيرة، هو ملغي حتى لهذه الهوية الجدية، بل يضع صفة عشوائية كلقب أحيانا وصفات أحيانا أخرى، وأفضى ذلك إلى غياب هوية المجموعة ونشأة هوية جديدة، مقلصة محصورة وإلى ظهور فرداني للفرد مربوط إقليميا بالبلدية والدوار.

– كسر البناء الإسمي: معزولا عن ذلك التعليب السابق فإن ذلك يؤدي نظريا إلى قطيعة مطلقة مع هوية قبلية أين يدور تعريف الفرد على محور الانتماء إلى المجموعة، وتمثل فيه المجموعة الصفة الأساسية البارزة في بناء اسمي لا يمثل أي هوية إلا من خلال المجموعة كما تؤكده النسبة الوصفية، والتي تغيب في هذا البناء الكولونيالي للاسم لتجعل الفرد معزولا وسط فردانية نظريا مؤسسة على حضوره الفردي بتعريفه بلقبه واسمه. يحدث البراديغم الكولونيالي من خلال مطابقة نموذج فرنسي، على المجتمع القبلي، كسرا اسميا وقطيعة في استمرارية الإسم السابق وبنائه ويفضي إلى ظهور لقب واسم فقط، ملحق بإطار جغرافي وإداري مبهم عند الأهلي، إنه الدوار والبلدية المختلطة تبسة. لكن بين هذا التصور لأثر نظري مؤكد أيضا من باحثين, (Farid Benramdane, , 2005, pp. 7–13) (Mahmoudi, 2005, p. 39 ) (Yermache, 2005, pp. 19–22)، وبين الواقع توجد مفارقات، خاصة في سياق مجتمع قبلي شهد تأخرا كبيرا في تطبيق القانون إلى 1923، ومع امتداد دراستنا إلى منتصف القرن العشرين فإن الاستنتاجات النظرية تحتاج إلى جيلين أو ثلاثة على الأقل لينشأ جيل متعود على اللقب والاسم تحت ضغط الضرورات الإدارية لكي ينسى أصله النموشي وانتماءه للقبيلة، والعرش، ويعوضها بأغطية أخرى متقلصة أو جغرافية مجالية، فدائما ما نتذكر استنتاج موديران عن المجال في التاريخ القديم "**استمرار القبيلة رغم سياسات الرومنة والتفكيك استمرارا داخليا ضمنيا**" (CF.Moderan, 2013)، وبذلك فإننا نعود لنسائل الواقع من خلال الوثائق.

### 5.4.مساءلة الوثائق

كصورة عامة، أكد أجيرون أن التعود على استعمال الألقاب والتكيف معها كان يحتاج إلى أجيال، فسرعان ما رمى الأهلي بطاقة الهوية التي لم تكن تعني له شيئا، على الأقل خلال سنوات أولى كثيرة (أجيرون، 2007، ص ص 340،341) بنفس النمط تعرفنا الوثائق على ما يلي: ألزم القانون، إلزاما، ضرورة استعمال الألقاب العائلية والاسم، مع فرضه عقوبات على ذلك، لكن يعرفنا اجتماع الجماعات، على أن اجتماع جماعات كل دواوير برارشة علاونة قد أرفق في سنة 1926، بإمضاء أعضاء جماعات كل دوار باستخدام صيغة إسمية كالتالي: فلان بن فلان، أي دون لقب، (Délibération 1927) وبنفس الشكل جاءت إمضاءات جماعات النمامشة في 1924 و1925، ففي كل الجماعات المفحوصة إلى 1927 ذكرت صيغة: فلان بن فلان (Délibération, 1925–1926) ونستثني فقط من ذلك دوار قريقر في 1925، حيث ذكرت صيغة اللقب والاسم (Délibération, 1925) وسننتظر إلى 1934–1935 لتبرز لنا اجتماعات

جماعات أ. رشاش عن بداية استخدام اللقب والاسم بشكل نظامي (Délibérations, 1935)، وإذا أضفنا إلى ذلك أنه:

–رغم أن عمليات تأسيس اللقب جرت فعليا في 1923 إلا أن تسجيل كل النمامشة وتلقيبهم ومنحهم بطاقات هوية لم يتم في 1923، حيث تعرفنا ملاحق السجل الأصلي، على أنه توجد ملاحق registre matrice مثلا في دوار الشريعة، تعود لسنوات 25– 28 – 32 من القرن العشرين(registres, 1925 , 1928, 1932) ، ما يعني أن عمليات التلقيب للأفراد ومنحهم بطاقات هوية استمر تدريجيا، بالنظر إلى صعوبة حصر البدو وحركة ارتحالهم الرعوية، وبعدهم عن مراقبة الإدارة. –تظهر سجلات التسجيل بالأحكام والتي استمرت إلى الاستقلال (Registres, 1936–1961) عدم خضوع كل الأهالي لأثر عمليات الحالة المدنية، ونفس الملاحظة نجدها في فحص تسجيلات المواليد. عن كل ذلك أنه رغم تأسيس اللقب في النمامشة في 1923، فإن الأثر النظري لعملية التلقيب في بتر اللموشي عن انتمائه للمجموعة وجب فحصه بعد الاستقلال، وأساسا بعد ما سماه مارك كوت القلب الحادث خلال سنوات بعد الاستقلال وبداية السبعينات والذي أنتج بنية مجالية جديدة ناتجة عن الاستقرار (Marc.A, 1993) (Marc.B)، وبذلك فإن الاستنتاجات النظرية لا تصلح هنا في نموذجنا خلال الفترة التي ندرسها، فخارج واقع وثائق وسياسات تواجد واقع قبلي استمرت فيه التسمية النعتية بصفة الفرقة والعرش ومعها الإغفال الإسمي، وبقيت المجموعة محور الانتماء الهوياتي في البناء الإسمي والتعامل القبلي، وإذا تذكرنا أن تاريخ 1954غير بعيد عن 1923 فإن كل الاستنتاجات النظرية لا تصلح في نموذجنا، وحيث نجد النمامشة القبيلة حاضرة في 1954، فإن رأسمالها الرمزي المجسد في بناء إسمي بمرجعية هوياتية قبلية بقي حاضرا دون كسر وقطيعة يذكر اللموشي بانتمائه للقبيلة وليس لوحدته العائلية، واستمر معه تمثل القبيلة وعبر كل ذلك عن مقاومة بنيات القبيلة.

**خاتمة**

إذا فحصنا مدى تغير بناء اسمي ومرجعياته الهوياتية القبلية في النمامشة من خلال مستويين السياسات والوثائق وخطاب المراسلات الموجه من الإدارة، ومستوى الواقع القبلي الداخلي، وعبر مرحلتين: قبل 1923 وبعدها، نخلص إلى أن البناء الاسمي عموما ومرجعياته الهوياتية لم تتأثر كثيرا في المستوى الأول إلى غاية بداية القرن 20، حيث بقي الانتساب إلى المجموعة الهوياتية: القبيلة والفرقة أساس التعريف التسموي رغم تراجع الغفلية الاسمية بعد 1890، وإدراج المرجعية الجديدة الجغرافية الإدارية المصطنعة: الدوار المشتة منذ ح ع 1، لكن **داخليا** استمر الواقع القبلي دون تغيير.

بعد 1923 حدث قلب في النظام التسموي من خلال تطبيق قانون الحالة المدنية وعبر عن قطيعة جذرية على مستوى السياسات، ورغم إحداثه تحولا على مستوى الخطاب الإداري ووثائقه، إلا أنه في الواقع القبلي كان يحتاج إلى أجيال، وبذلك إذا تذكرنا منتصف القرن العشرين القريب، فإنه قد استمرت داخليا في القبيلة نفس

الإستراتيجية التسموية وآلياتها، واستمرت مركزية مرجعية للنسبة القبلية في التسمية والخطاب المناداتي دون تأثر ومعها خصائص النظام التسموي التقليدي.

حافظ كل ذلك على تمثل القبيلة من خلال تذكير دائم للفرد بالانتماء والحضور القبلي فيه، وعبر عن استراتيجيات بنية سوسيولوجية "**قبيلة النمامشة**" في الحفاظ على وجودها باعتبارها بنية من بنى النمط البدوي الثلاث، هذا النمط المفسر جوهريا لكل هذه المقاومة اللغوية–اللسانية، الاجتماعية والسياسية، والتي تتجلى في حضور القبيلة في 1954 من خلال "**أوراس–نمامشة**".

**قائمة المصادر والمراجع:**


allocations. (1914-1918). allocations journalières,1914-1918, dossiers affaires militaires, B.N. 565,C.M.Tébessa, 1914-1918,A.W.C .

Arrêté. (1907). Arrêté du Gouverneur General, 19/12/ 1907, P.V.N.12 Sénatus- Consulte Brarrcha - Allaouna, Archives régionales du cadastre, Constantine .

Arrêté. (1903). Arrêté du Gouverneur General, 24/01/1903, P. V. Sénatus- Consulte O.rechach, Archives régionales du cadastre, Constantine .

Cadi. (1879). Lettre du Cadi Cheria, 6 mai 1879,dossier correspondance arabe,1879, 58k7, ANOM .

Cadi. (1883). Lettre du Cadi de Chéria 14 mars 1883, dossier correspondance arabe, 1881-1885, 6k3-4, ANOM .

Cadi. (1858). Lettre du Cadi Mahkamat Tébessa, 3 octobre 1858, 1k192,ANOM .

Caid. (1879). Lettre du Caid des Brarcha, 14 Mars 1879,58k7,ANOM .

Caid. (1879-1885). Le caché du Caid des Brarcha Alhafsi ben Gaba,1881, et la signature de la Lettre du Caid des Brarcha,17 fevrier 1883, corespondance arabe 1881-1885, 6k3-4,et Lettre du Cheikh Ouled Sassi, 14 novembre 1879, correspondance arabe 1879, ANOM .

Caid. (1879). Lettre du Caid des Allaouna 30 janvier 1879, correspondance arabe 1879, 58k7, ANOM .

Caid. (1872). Lettre du Caid des Allaouna, 27 Avril 1872,,58k5, ANOM .

Caid. (1872). Lettre du Caid des Brarcha, 12 Aout 1872,58k5,ANOM .

Caid. (1855). Lettre du Caid des Brarcha, 1855, Dossier 1851-1855,6K2, ANOM .

Caid. (1872). Lettre du Caid des Ouled Rechaich, 13 novembre 1872, dossier correspondance arabe, 1872, 58k5, ANOM .

Caid. (1884). Lettre du Caid, 25 septembre 1884, correspondance arabe, 1881-1885, 6k3-4, ANOM . .

Caid. (1879). Lettres du Caid du brarcha, 27 décembre 1878, 27 avril,28 fevrier, 8mars 1879 , lettre du Cheikh Negrine-Ferkane, 6juin 1879, dossier correspondance arabe, 58k7, 1879, ANOM .

Caid. (1855, 1872). Letttre du Cheikh Alhafsi ben Mohamed Gaba, 4 fevrier 1872, correspndance arabe 1872, 58 k 5, Lettre du Caid Gaba 1855 déjà cité. ANOM .

Caid. (1872). letttres du Caid Ahmed Chaouch 2 septembre 1872, Cité par Colette Establet,Etre Gaid dans l'Algérie coloniale, CNRS, France, 1991.

Caid. (1883). liste des Makhzen, lettre du Caid 1883, correspondance arabe, 1881-1885, 6k3-4,ANOM . .

Caid. (1872). Tasrih safar,lettre du Caid, 2 Octobre 1872, dossier correspondance Arabe, 1872, 58k5, ANOM .

Caids. (1879). Lettres des Caids : 22 fevrier 1879, 27 février 1879,dossier correspondance arabe, 1879, 58k7, ANOM .

CF.Moderan, Y. (2013). les Maures et l'Afrique Romaines (4e-7e siecle),. Italie: publications de l'ecole francaise de Rome.

Cheriguen, F. (2005). Régularités et variation dans l anthroponymie algérienne. des noms et des noms..Anthroponymie et état civil en Algérie.

correspondance. (1879). CF, sous dossier:correspondance avec le cheikh de Nefrine et de Ferkane, 1879,58 k7,ANOM .

Correspondance. (1872-1885). correspondance arabe: 58K5(1872) et 58K7(1879)et 6K3-4(1881-1885) et

autres .
correspondance. (1872-1883). dossier correspondance arabe,1872,1879, 1881-1885, 58k5(1872), 58k7(1879),6k3-4(1881-1885 .(
Correspondance. ( 1872). dossiers Correspondance Arabe, 1872, 58k5, ANOM .
Délibération. (1925-1926). Délibération de la Djemaas du Douars, 10juin 1925, 25- 26 -27 mai 1926, B.N. 567 CPE Tébessa 1920-1925.A.W.C .
Délibération. (1925). délibération de la Djemaa du Douar Gueriguer 20 juin 1925 ,B. N. 567, CPE Tébessa 1920-1925.A.W.C .
Délibération. (1927). délibération des Djemaas des Douars : 27 mai1927, C.M. Tébessa, 564 (1914-1924), A.W.C .
délibération. (1916-1917). Dossier délibération de la commission cantonale,1916-1917, B. N 565, C.M. Tébessa 1914-1918.A.W.C .
Délibérations. (1935). extrait du registre des délibérations de la djemaa du Douars: Mahmel, Meggada, Tamarout, approuvé le 11/10/1935, Dossier situation économique 1934-1935, C.M. de Khenchela, B.N.93206/42, ANOM .
Dénombrement. (81-86-1891). Dossier dénombrement 81-86-1891, 6k25, ANOM .
dossiers. (1872-1885). 58K5(1872) 58K7(1879) 6K3-4-5(1881-1885) .Anom .
Establet, C. (1991). Etre Gaid dans l'Algérie coloniale. France: CNRS .
Farid Benramdane, O. Y. (, 2005). presentation, des noms et des noms..Anthroponymie et etat civil en algerie. 7-13. publications pnr du crascsite pnr.crasc.dz./16/04/2022.
Fiches. (1914-1918). fiches 1914-1918, B.N.562,C.M. Tébessa 1913-14-28, et B.N 565, C. M. Tébessa 1914-1918, A.W.C .
M.P.Ménerville. (1872). dictionnaire de la legislation Algérienne,1866-1872 (Vol. 3). Alger: A.Jourdan-libraire.
Mahmoudi, A. (2005). de l'usage des prénoms rares des hautes plaines de l ouest algeriens (frenda, ain dheb, medrissa, el bayadh, labiod sidi cheikh. des noms et des noms..Anthroponymie et etat civil en algerie.
Marc.A, C. (1993). l'Algerie ou l'espace retourné. Constantine: Media-plus.
Marc.B, C. " steppe et amenagement cas de pays Tebessi", Articles dans le dossier: Sahara-Maghreb, docA4, MC-32-02,Aures Nemamchas, Archives de IRSMH, Aix-en-provence .
rapport. (1850), notes sur les nememchas,Mai 1850, dossier renseigements géographiques et historiques, subdivision de Constantine, cercle de Tebessa, g10n36, ANOM, 10H11-12
rapport. (1848,1855). Lettre du Caid des Brarcha, 1855, dossier 1851-1855, 6k2, ANOM,et. rapport. (1848,1855). Lettre du Caid des Brarcha, 1855, dossier 1851-1855, 6k2, ANOM,et rapport H8 Nememchas 1848 , dossier renseignements géographiques et historiques, subdivision de Constantine, cercle de Tébessa, 10h11-12, ANOM .
rapport. (1850). notes sur les nememchas, Ain beida le Mai 1850, dossier renseigements géographiques et historiques, subdivision de Constantine, cercle de Tebessa, 10H11-12 , ANOM .
rapport. (1872). projet de réorganisation des tribus des Nememcha, Tébessa, 22 janvier 1872. dossier: organisation et délimitation, subdivision de Constantine, Cercle de Tébessa, 8H3, ANOM .
rapport. (1848-1857). rapport H8 Nememchas 1848, ET notes sur les nememchas, Mai 1850.cercle de tebessa 1855 ,historique des villes et des cercles 1857, 10H12 .Et la serie F80 548 (1849), f80 551 (1850), Et la serie H : 1HH79(1852), 1HH 80(1853). ANOM .
rapport. (1848). rapport H8 Nememchas,1848,10H12, ANOM .
rapports. (1859-1868). rapport d'inspecton: de 1859 a1868. rapport d'ensemble, inspection generale, 58k10, ANOM .
registre. (1923). Registre d'arbre généalogique,1923, douar Chéria,service d'état civil, les archives de la commune de .
registre. (1927). registre de naissances- décès acte n1 1927 douar chérai, service d'état civil, les archives de la commune de Chérai .
registre. (1923). registres: Arbre généalogiques et registre matrice du douars: cheria et thlidjen,1923, ,service d'état civil, Les archives de la Commune de Cheria .

registres. (1925, 1928, 1932). Des annexes Du registre matrice (registres complémentaires) 1925, 1928, 1932.service d'état civil,archives de la commune de Chéria .
registres. (1923). registre d'arbre généalogique, et registre matrice, douar Chéria,1923, service d'état civil, les archives de la commune de Chéria .
registres. (1923). registre d'arbre généalogique, et registre matrice, douar Thlidjen,1923, service d'état civil, les archives de la commune de Chéria .
Registres. (1936-1961). Registres de jugements; Année 1936. 1948, 1957, 1958; 1959, 1960, 1961, service d'état civil, archives de la commune de Cheria .
Robert Estoublon, A. L. (1896). Code de l'Algérie annoté, Alge: Adolphe Jourdan libraire.
Yermache, O. (2005). L'état civil algérien: genèse d'un processus redénominatif. des noms et des noms..Anthroponymie et etat civil en algerie .

العدواني، م. ب. (1996). تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله (ed 1.). بيروت: دار الغرب الاسلامي.

بيار كاستل. (2010). حوز تبسة. (العربي عقون، المترجمون) مطبعة بغيجة حسام.

حجة. (1848). وثيقة 1 حجة شرعية، أواخر صفر 1264(28 جانفي- 5 فيفري1848)، ملف 247, صندوق 213 , الأرشيف الوطني التونسي.

حمودة بن عبد العزيز. (2018). الكتاب الباشي. مخطوط في المكتبة الرقمية www.kadl.sa.com2018/10/10.

شارل روبير أجيرون. (2007). الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 (المجلد ج1). (ترجمة حاج مسعود أبكلي، المترجمون) الجزائر: دار الكتاب.